

النشرة الهجرة القسرية

موضوع مصغّر

السوريون في التّهجير: العمل والاقتصادات

والوصول إليه، (يونيو/حزيران ٢٠١٨) وهو متاح باللغات الإنجليزية والعربية والإسبانية والفرنسية على الرابط التالي: www.fmreview.org/ar/economies.

أما مجموعة المقالات الست هذه فمتاحة على الإنترنت بإصدارها المطبوع باللغتين الإنجليزية والعربية. للحصول على نسخة مطبوعة، يرجى مراسلة أسرة التحرير fmr@qeh.ox.ac.uk أو يمكنك طباعة العدد بنفسك من الرابط التالي www.fmreview.org/ar/economies/syrians.pdf.

عندما يُهجرُ الناس بفعل النزاع أو غيره من الظروف، فهم لا ينزحون عن ديارهم فحسب بل يتركون وراءهم أيضاً سبل نشاطاتهم الاقتصادية وعيشهم. وعند وصولهم إلى موقعهم الجديد، قد يعجزون عن إيجاد وظيف يعملون بها أو قد لا يُسَمَح لهم بذلك أصلاً. ولهذه المشكلة مضمونات واسعة النطاق لا تقتصر على قدرات الناس المباشرة في كسب المال ورفاههم بل تتعدى كل ذلك لتمس العلاقات المجتمعية والتنمية الاقتصادية وقدرة الأجيال المستقبلية على بناء حياة رعدة.

جاءت المقالات الست في الموضوع المصغّر من نشرة الهجرة القسرية لتركز على وجه الخصوص على أثر التّهجير في قدرة السوريين على الوصول إلى العمل والاقتصادات المحلية. ويستكشف المؤلفون من خلالها بعضاً من القيود والفرص في ذلك المجال ويسلطون الضوء على أدوار الفاعلين الجدد والتقانات الجديدة وما استجد من مقاربات.

وقد نُشرَت هذه المقالات أصلاً في العدد الثامن والخمسين من نشرة الهجرة القسرية بعنوان 'الاقتصادات: الحقوق في العمل

نُشر هذا العدد بمساعدة من برنامج الإنماء والحماية الإقليمي للشرق الأوسط، وهو مبادرة أوروبية مشتركة تدعم اللاجئين والمجتمعات المستضيفة في لبنان والأردن والعراق يموله الاتحاد الأوروبي وجمهورية التشيك وإيرلندا وهولندا والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة والدانمارك <http://rdpp-me.org/RDPP/index.php>

جميع محتويات هذا العدد هي من مسؤولية نشرة الهجرة القسرية وحدها ولا يجوز بأي حال من الأحوال الأخذ بها على أنّها تعبر عن آراء المانحين الداعمين لهذا العدد.

نحو تعزيز ظهور اللاجئين الماهرين وتوظيفهم

لي نيكلز وساير ناييس (منظمة مواهب بلا حدود)

آثار مساعدة اللاجئين السوريين في الاقتصاد الكلي

توباس شيلينغز (جامعة أكسفورد) مستشار اقتصادي في مرفق الاستجابة دون الإقليمية للأزمة السورية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الاقتصادات السورية: أي طفرة اقتصادية مؤقتة؟

أحمد العجلان (جامعة بيلفيلد)

جودة العمل للاجئين السوريين في الأردن

مها قطاع وميريدث بيرن (منظمة العمل الدولية)

اقتصاد العربية في أوضاع اللجوء المُعقّدة

أبيجيل هانت وإيما سمان ودينا منصور-إيلا وهانريكا ماكس (معهد الإنماء وراء البحار/ لجنة الإنقاذ الدولية)

إدماج اللاجئين في سوق العمل التركي

هيمنينا في ديل كاريو وسيرما دهير سيكر وأحميت ليقينت نير (البنك الدولي)

شارع 'الشامزلية' في مخيم الزعتري.



جودة العمل للاجئين السوريين في الأردن

مها قطاع وميريدث بيرن

تحتل تصريحات العمل وضعاً مركزياً في حوار السياسات المرتبط باستضافة اللاجئين السوريين في الأردن. وينبغي لهذه المقاربة أيضاً أن تعنى بضمان ظروف العمل الكريمة للجميع.

في المعاملات، بل يتجاوز الأمر ذلك لأهمية توسعة الحماية الاجتماعية ضد البطالة لتغطي الأردنيين المتعطلين عن العمل والمتقاعدون ذلك أن العمال غير المسجلين يزيدون من عرض العمالة غير المحمية في حين يخفون من حصة العمال المساهمين في الضمان الاجتماعي.

والم يذكر أكثر من ٢٠٪ من العمال السوريين الخاضعين للمقابلات ممن حصلوا على تصريحات العمل أنهم حصلوا على التغطية بالضمان الاجتماعي، في حين لم يعرف ١٣٪ منهم ما إذا كانوا ضمن هذه التغطية أم لا، ولم يعرفوا ما هي الفوائد التي تقدمها خطط الضمان الاجتماعي. أما من ناحية أصحاب العمل الأردنيين فكثيراً ممن خضعوا للمقابلة خلال تقييم الأثر السريع لم يعتقدوا بأنه يطلب إليهم أن يسجلوا العمال السوريين بالضمان الاجتماعي حتى في القطاعات التي كان القانون بالفعل يفرض عليهم ذلك.

ومنذ اتباع نظام تصاريح العمل الخاصة التي لا ترتبط بصاحب عمل ولا مهنة محددة، انتقلت مسؤولية التأمين ضد الإصابة في العمل إلى أصحاب التصاريح أنفسهم. وتشير نقاشات مجموعات التركيز التي أقيمت مع العمال السوريين في قطاع الإنشاءات ممن حصلوا على الوظيفة من خلال مراكز خدمة التوظيف التابعة لمنظمة العمل الدولية في الأردن إلى تفاعل إيجابي على العموم تجاه التأمين (ولم يكونوا ينظرون إلى الكلفة على أنها تمنعهم من ذلك) لكنهم كانوا يفتقرن إلى المعرفة والدراية بأحكام التأمين ومزاياه. ومن غير الواضح أيضاً إذا ما كان العمال السوريون والشباب الذين يتمتعون بصحة جيدة سرغوبون في الاستثمار في وثائق التأمين، فلعلهم لا يتصورون أن مخاطر المرض أو الإصابة أو الموت تمثل أي تهديد لهم.

التفتيش العمالي

يشير بحثنا إلى أن مفتشي العمل يبدو بأنهم يضعون الأولويات على التحقق من أن جميع العمال الأجانب ممن فيهم العمال السوريون لديهم تصاريح العمل المطلوبة لكن المفتشين لم يبذلوا الاهتمام ذاته للتحقق مما إذا كانت ظروف العمل كريمة أم لا. ومن بين العمال السوريين الخاضعين للمقابلات ممن كانت لديهم تصريحات العمل لم يبلغ أكثر من ٨٪ عن أي تفقدت حدثت على ظروف العمل التي يعيشونها ولا على تصريحات العمل

لقد كان إنجازاً بحد ذاته إصدار أكثر من مائة ألف تصريح عمل للاجئين السوريين في الأردن ابتداء بشهر مايو/أيار ٢٠١٨ عقب التزام مشترك بين الحكومة الأردنية والمجتمع الدولي. لكن تصريحات العمل يمكن أن تكون مؤشراً خادعاً لأنها تقيس شرعية التوظيف وتنظيمه، لكنها لا تشير بالضرورة إلى إنشاء الوظائف الحقيقية ولا تعني بالضرورة توفير جودة العمل. وهناك أدلة من تقييم الأثر السريع لمنظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٧ تشير إلى أن الحصول على تصريح العمل ليس إلا خطوة أولى تجاه تنظيم عمل العمال السوريين، ويجب على السياسات أن تحسن ظروف العمل أيضاً.

الحماية الاجتماعية والعمل الكريم

مع وجود بعض الاستثناءات، يطلب إلى أصحاب العمل في الأردن إشراك موظفيهم في الضمان الاجتماعي بغض النظر عن جنسيتهم، ويفرض عليهم القانون فعل ذلك بمجرد إصدار تصاريح العمل للعمال غير الأردنيين. لكن الأمر يختلف في قطاع الزراعة إذ يسمح للعمال السوريين بالحصول على تصاريح العمل من خلال الجمعيات التعاونية، وذلك من شأنه أن يفصلهم عن الكفيل ويغنيهم عن ضرورة الامتثال لشروط إدراج صاحب العمل للسوريين وتسجيلهم في منظومة النظام الاجتماعي. وكذلك الأمر في قطاع الإنشاءات إذ يسمح للسوريين بالحصول على تصريح للعمل من خلال الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن. ووفقاً لخطة الاتحاد، ليس على العمال أن يسجلوا في منظومة الضمان الاجتماعي الوطنية، بل يجب عليهم بدلاً من ذلك أن يحصلوا على وثيقة تأمين تكلف ما يقارب خمسة وأربعين ديناراً أردنياً (٦٥ دولاراً أمريكياً سنوياً).

ولم تتضح بعد مضمونات حماية الأعداد الكبيرة من العمال السوريين من خلال برامج التأمين ضد إصابة العمل، مع أن هذه البرامج لا تقدم الحد الأدنى من تغطية الحماية الاجتماعية وفقاً لتعريف اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٢ المتعلقة بالمعايير الدنيا للضمان الاجتماعي.^٢ إضافة إلى ذلك، في حين تقطع منظومات الضمان الاجتماعي مساهمات من أجور العمال للمساهمة في صندوق الضمان الاجتماعي الوطني، لا يجب ذلك الأمر في برامج التأمين. وتكتسب قضية حماية العمال السوريين من خلال الضمان الاجتماعي أهمية كبرى ليس لمجرد توفير المساواة

الكريم إذا ما وُجّه المفتشون إلى الطريقة التي تمكنهم من تقديم التوصيات المهمة لأصحاب العمل والعمال لمساعدتهم في الامتثال بالنواحي التنظيمية والمعايير بدلاً من أن يقتصر دور المفتشين على دور الإنفاذ. ولا شك أن العقوبات المعقولة، والخاضعة للتنظيم القانوني عند الضرورة قد تمثل دوراً طيباً في تشجيع الامتثال.

ويمكن الاستفادة أيضاً من تطبيق مراجعة شاملة لتصاريع العمل على ضوء معايير العمل الدولية واجبة التطبيق لأن ذلك سيأتي بالفائدة على العمال وأصحاب العمل وممثلي الحكومة أيضاً. ولا بد من بذل مزيد من الجهود لتحديد التحديات التي يواجهها السوريون في الحصول على التصاريع العمل، ولا يقل أهمية عن ذلك تقديم الدعم للحكومة الأردنية لإيجاد التوازن الصحيح بين الحوافز والعقوبات التي سوف تخدم مصالح أصحاب العمل والمواطنين الأردنيين والعمال السوريين على حد سواء.

مها قطاع kattaa@ilo.org

منسقة مشروع الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين في عمان

ميريدث بيرن byrne@ilo.org

مسؤول فني في مجال الهجرة العمالية

منظمة العمل الدولية www.ilo.org

1. منظمة العمل الدولية (2017). تصاريح عمل اللاجئين السوريين وتشغيلهم في الأردن: نحو تنظيم عمل اللاجئين السوريين <http://bit.ly/ILO-permits-Syria-Jordan-2017-ar>
بني هذا التقييم على أساس استبيان أجاب عليه 450 عاملاً سورياً نصفهم ممن يحملون تصاريح العمل ونصفهم لا يحمل هذه التصاريح) في قطاعات الخدمات والزراعة والأعمال الإنشائية إضافة إلى مجموعتي تركيز.
2. <http://bit.ly/ILO-Convention-102>
3. ILO (2016) Guiding principles on the access of refugees and other forcibly displaced persons to the labour market. Principle 14 (d)
(المبادئ التوجيهية لتمكين وصول اللاجئين وغيرهم من المهجرين قسراً إلى سوق العمل، المبدأ 14 (د) <http://bit.ly/ILO-guiding-principles-refugees>)

خلال التفتيشات العمالية. ولذلك يبدو أنه لا يوجد أي مؤشرات على تحسن ظروف العمل بعد تنظيمها بالقانون. وعلى العموم، يذكر السوريون الحاصلون على تصاريح العمل أن احتمالية توثيق عملهم من خلال العقود أصبحت أفضل، لكن الأجور المدفوعة بالساعة، وأحكام السلامة العامة، والعلاقات مع أصحاب العمل لم تتحسن بالضرورة. وتشير الأدلة التي جمعناها في هذا البحث إلى أن السوريين الحاصلين على تصاريح العمل يعملون حالياً لفترات تتجاوز الحد الأعلى المسموح به للعمل الأسبوعي وهو أربعون ساعة، مع أن أحداً منهم لم يذكر أنه حصل على تعويض إزاء ذلك العمل الإضافي. أما نقاشات مجموعات التركيز، فأظهرت صورة أكثر تعقيداً. فقد أراد بعض العمال السوريين العمل لساعات أكثر لكي يتمكنوا من زيادة دخلهم حتى لو أنهم عرفوا أنهم قد لا يدفع لهم أصلاً إزاء ذلك العمل الإضافي. وهناك آخرون مع أنهم حصلوا على إحاطة بإجراءات السلامة والصحة المهنية فضلوا عدم ارتداء معدات الوقاية الشخصية لأنهم وجدوها تعيقهم في أثناء عملهم. وذكر أصحاب العمل أيضاً أن الغرامات الحاصلة لعدم الامتثال لم تكن قوية، أو لم تطبق على الدوام، وأن أحكام الصحة والسلامة المهنية لم تخضع للتفتيش خلال الجولات التفتيشية، وتحديثاً أيضاً عن وجود حالة من غياب التناغم في إنفاذ قوانين العمل.

العثور على التوازن الصحيح

لقد سعت الحكومة الأردنية إلى تسهيل توظيف العمال السوريين ولأجل ذلك الغرض اتخذت خطوات استباقية بتحويل توافد اللاجئين السوريين إلى فرصة إيجابية. ويجب على سياسات الحكومة أن تستمر في الترويج لظروف العمل الكريمة التي يجب أن تضمن أيضاً آليات تسعى تدريجياً إلى إدخال العمال ضمن منظمات الحماية الاجتماعية الوطنية. وفي بعض القطاعات، قد يستفاد من وضوح المعلومات المتعلقة بالنواحي المتأتمية من تغطية الضمان الاجتماعي أو التأمين على العمل بالإضافة إلى مستحقات العمال. ولا بد أيضاً من توفير الاتصالات الواضحة حول ما يتعلق بمنظومة الكفالة الاجتماعية ككل وحول اعتمادها على مساهمات العمال. وينبغي للتفتيش العملي أن يمثل دوراً أكثر بروزاً في الترويج للعمل

العدد 58 من نشرة الهجرة القسرية، الاقتصادات: الحقوق في العمل والوصول إليه



يشمل هذا العدد على 27 مقالة تستند إلى دراسات الحالات في مختلف بلدان العالم وتهدف إلى مناقشة أثر التهجير في حقوق الناس في العمل وقدرتهم في الوصول إليه وتبعات كل ذلك.

www.fmreview.org/ar/economies

العدد 57 من نشرة الهجرة القسرية: السوريون في التهجير

يشتمل على 27 مقالة مكتوبة من مختلف المنظورات وتستكشف أفكاراً مستنيرة جديدة وتنتظر في التحديات الماثلة أمام تهجير ملايين السوريين في الداخل السوري وفي البلدان المجاورة. متاح على الإنترنت www.fmreview.org/ar/syria2018



اقتصاد العربية في أوضاع اللجوء المعقدة

أبيجيل هانت وإيما سمان ودينا منصور-إيلا وهانريكا ماكس

تشير الأبحاث التي أُجريت مع اللاجئين السوريين في الأردن إلى أنه رغم التحديات الكبيرة، يمكن للاقتصاد العربية أن يساعد اللاجئين على الاندماج في المجتمعات المضيفة ومن ثم تعزيز مشاركتهم الاقتصادية.

هذا الأساس وحده، يمكن القول إن الانخراط في اقتصاد العربية ليس استخداماً أمثل للموارد التنموية والإنسانية الشحيحة.

ولا يوفر اقتصاد العربية بصيغته الحالية العمل اللائق كما تنص عليه لوائح منظمة العمل الدولية. ولذلك، قد يكون من الأنسب التركيز أكثر على تحسين الوصول إلى سبل كسب الرزق في القطاعات التي توفر فرص عمل ذات دخل أكثر استقراراً بالاقتران مع تحسين ظروف العمل.

وبالإضافة إلى ذلك، تمثل القيود البنوية، العملية منها والسياسية، حجر عثرة أمام وصول المجتمعات المهمشة إلى اقتصاد العربية. فعلى سبيل المثال، ما زال الاتصال بالإنترنت لكثير من اللاجئين في الأردن محدوداً أو غير موجود أصلاً. وتواجه النساء على وجه الخصوص قيوداً أخرى في الاتصال الرقمي إما لأن ذلك يتطلب في بعض الأحيان إذناً لاستخدام الإنترنت أو بسبب بعض القيود الأخرى التي تفرضها عليهن أमितهن في استخدام التكنولوجيا.

وربما يهتم المزاولون لأنشطة اقتصاد العربية بمعرفة الآثار القانونية المترتبة على هذه الممارسة. فالصورة لم تتضح بعد بشأن ما إذا كان للعمال غير الأردنيين العاملين في أنشطة اقتصاد العربية الحق في الحصول على تصاريح للعمل. ولذلك، قد يبدو أن توسيع نطاق أنشطة اقتصاد العربية من شأنه أن يدعم العمال للوصول إلى العمل غير الرسمي، وتحمل كل من أصحاب العمل والعمال أنفسهم مخاطرهم المحتملة. والأمر أكثر تعقيداً في منصات عمل الجماهير بسبب ما تتميز به هذه المنصات من طابعها العابر للحدود، إذ يمكن أن يكون العمال في بلد ويؤدون مهاماً لعملاء في بلد آخر من خلال منصات تقع في بلد ثالث ما يجعل الأمر غير واضح بشأن أي بلد من الثلاثة سيتحمل المسؤولية القضائية فيه.

وأخيراً، يواجه عمال هذا النوع من الاقتصاد بصفة عامة كثيراً من ظروف العمل الصعبة التي لا تخلو من التحديات بما في ذلك الافتقار إلى الحماية الاجتماعية والقدرة على التفاوض. وإذا كان هذا هو الحال عموماً في هذا النوع من العمل بالنسبة للجميع فما بالنا باللاجئين على وجه الخصوص الذين يواجهون

كما الحال في بقية بلدان العالم، أخذ اقتصاد العربية (gig economy) الذي تعتمد فيه الشركات على تطوير منصات متحركة تجمع بين الباحثين عن عمل أو من يعرضون خدماتهم ومن يشتري هذه الخدمات يضرب بجذوره بسرعة في الأردن. وتمكن هذه المنصات التجارية من طلب أداء مهام محددة بوقت ومدفوعة الأجر من العامل المتاح مع تحميل العامل أو صاحب العمل دفع رسوم أو عمولة للمنصة. يوافق الباحثون عن عمل على تولي هذه المهام 'القصيرة' دون أي ضمانات لأي عمل مستقبلي وغالباً ما يُصنّف هؤلاء على أنهم يعملون لحسابهم أو على أنهم متعاقدون مستقلون لدى شركات اقتصاد العربية. ويمكن تقسيم النموذج التشغيلي لمنصات اقتصاد العربية إلى 'عمل الجماهير' و'العمل تحت الطلب'. يشير مصطلح 'عمل الجماهير' إلى المهام والأعمال التي تُطلب وتُنَفَّذ عبر الإنترنت من خلال 'عمال الجماهير' الموجودين في أي مكان في العالم. أما مهام العمل تحت الطلب فتُنَفَّذ على المستوى المحلي على افتراض قرب مشتري الخدمة ومقدمها.

وفي عام ٢٠١٧، كشفت دراسة أُجريت بتكليف من لجنة الإنقاذ الدولية ونفذها معهد التنمية ما وراء البحار قدرة اقتصاد العربية على توفير فرص اقتصادية للاجئين السوريين اللواتي يعشن حالياً في الأردن^١. ومع أن هذا القطاع ما زال في طور النشوء، بدأت بالفعل بعض الشركات العالمية (مثل أوبر وكريم) وبعض الشركات المحلية (مثل بيلفورون ومرياتي) نشاطاتها في الأردن. ولفهم الآثار المترتبة على ممارسة هذا النوع من العمل سريع التطور ومدفوع الأجر في أوضاع اللاجئين المعقدة، درسنا الإمكانيات والتحديات الكامنة في تضمين اقتصاد العربية في برامج سبل كسب الرزق^٢.

التحديات

ما زال اقتصاد العربية صغير الحجم بلا جدال. ففي جميع أنحاء العالم، يضم هذا النوع من الاقتصاد نسبة متواضعة جداً من القوى العاملة النشطة، وتشير أحدث التقديرات إلى أن هذه النسبة لا تتجاوز في أحسن الأحوال ١,٥٪^٣. وتشير الأبحاث التي أجريتها في الأردن إلى أن عدد اللاجئين السوريين اللائي يعملن في اقتصاد العربية لا يتعدى بضع مئات على الأكثر. وعلى

العاملة. وقد أشار بعض أفراد مجموعات التّركيز إلى أنّ الأعمال السريعة المبنية على اقتصاد العربية يمكن أن يفتح فرص كسب الرزق أمام النّساء. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تزيد الأعمال تحت الطلب من احتمالات المشاركة في القطاعات التي تزداد مهارة هؤلاء النّساء فيها مثل إعداد الطعام أو الخياطة.

سبل وضع برامج كسب الرزق القائم على اقتصاد العربية

نعتمد أنّ هناك ما يثبت أهمية بناء برامج سبل كسب الرزق في الأردنّ بحيث تتضمن الفرص المتاحة في اقتصاد العربية وذلك إذا ما أدمجت مع تدابير حماية قوية وخيارات توظيف أخرى. وتشتمل الطرق المحتملة لدعم سبل كسب الرزق هذه على ما يلي:

المشاركة في حوار مع الحكومة: نظراً لانعدام الوضوح بشأن إمكانية تطبيق وإنفاذ لائحة العمل الحالية التي تتعلق باقتصاد العربية، على المزاولين لأنشطة هذا النوع من الاقتصاد التعامل مع الآثار القانونية المترتبة للعمل في اقتصاد العربية والمخاطر المحتملة الناتجة عن دعم أعمال اقتصاد العربية. وإحدى المقاربات التي يمكن أن تجدي نفعاً في هذا الأمر تتمثل في إجراء حوار مع الحكومة الأردنية لتوضيح نوع المشاركة التي تبدي الحكومة استعداداً للسماح بها. وفي الوقت نفسه، سيكون من المفيد المبادرة بمجموعة من الأنشطة الدعائية المؤازرة مثل الدعوة إلى إجراء حوار اجتماعي بقيادة الحكومة حول الفرص التي يقدمها اقتصاد العربية وظروفه والسياسات اللازمة لتعزيز الدمج الإلكتروني والتنظيم.

دعم مشاركة اللاجئين في الانتقال إلى أنشطة اقتصاد العربية: ينبغي للمزاولين رصد بيئة السياسات المتعلقة بمشاركة اللاجئين في اقتصاد العربية، إذ ينبغي لهم توفير المعلومات في الوقت المناسب وباستمرار للاجئين الباحثين عن عمل في اقتصاد العربية أو ممن يشاركون في هذا العمل حالياً بالإضافة إلى توضيح الفرص والمخاطر المرتبطة بها وتقديم الدعم الخاص مثل تدريب محو الأمية الرقمية

تحديات أكبر تتمثل في ازدياد هواجسهم بشأن تقديم البيانات الخاصة بهم عبر الإنترنت ما قد يعرضهم للخطر.

الفرص

مع أنّ اقتصاد العربية يفرض تحدياته الخاصة، فهو يقدم بالفعل بعض الفرص لبرامج سبل كسب الرزق. فالانخراط المبكر في توسع نطاق اقتصاد العربية يمنحنا الفرصة لفهم آثاره الإيجابية والسلبية (بالنسبة لكل من عمال اقتصاد العربية وسوق العمل على نطاق أوسع) ما يسمح بمعالجة الآثار السلبية بصورة استباقية كعلاج وقائي ما دام الوقت يسمح بتشكيل هذه التكنولوجيات وآثارها.

ومع أنّ اقتصاد العربية قد يختلف في بعض النواحي عن أشكال العمل الأخرى الرسمية وغير الرسمية منها المتاحة أمام اللاجئين، يبدو أنّ العاملين في اقتصاد العربية يفهمون قيمة بعض خصائص تطبيقات المنصات مثل السجل المستقل لعدد ساعات العمل المنجزة الذي يحد من مخاطر سرقة الأجور ويسهل الدفع الفوري عند إتمام العمل.^٤ كما يسهل اقتصاد العربية على اللاجئين المشاركة في عمل الجهاير لأنه غير مرتبط بموقع معين. ويمكن أن يوفر ذلك فرصاً اقتصادية جديدة للعمال ذوي المهارات والمؤهلات المناسبة رغم أنه يفرض تحديات بشأن الحكومة وبشأن عدم استقرار أنشطة هذا النوع من العمل.

ويمكن أيضاً أن يساهم اقتصاد العربية في التغلب على العوائق التي تحد من حركة اللاجئين السوريين في المشاركة في القوى



وأخيراً، نوصي بأن يدعم المزاولون جمع الأدلة حول خبرات عمال اقتصاد العربية من أجل إعداد برامج مستنيرة (لدعم تمكين المرأة اقتصادياً) ومن أجل تأييدهم ومناصرتهم (لرفع الوعي بشأن خبرات العمال وحاجاتهم). ويمكن أن تساهم هذه الخطوات مجتمعة في زيادة قدرة العمال الفردية على الانخراط في اقتصاد العربية بل يمكنها أيضاً أن تحسن من ظروف العمل نفسه إلى درجة كبيرة.

أبيجيل هانت a.hunt@odi.org.uk

زميلة باحثة

إيما سامان e.samman@odi.org.uk

مشاركة باحثة

دينا منصور-إيلا d.mansour-ille@odi.org.uk

زميلة باحثة رئيسية

معهد الإنهاء وراء البحار www.odi.org

هانريكا ماكس Henrike.Max@rescue-uk.org

زميلة كارلو شميدت، مسؤولية السياسات- قسم البرامج

الاقتصادية في لجنة الإنقاذ الدولية www.rescue-uk.org

Hunt A, Samman E and Mansour-Ille D (2017) 'Syrian women refugees: A opportunity in the gig economy?', Overseas Development Institute

(اللاجئين السوريين: هل من فرصة لهم في اقتصاد العربية؟)

www.odi.org/syrian-refugees-jordan-gig-economy

2. تقدم المؤلفات بجزييل الشكر لكل من كيمبرلي بيرمان وسوسن عيسى ودافني جاياسينغ وغدير المجالي وباري شوري وإليزابيث ستورمان على إسهاماتهم في هذه المقالة.

3. اعتماداً على حسابات المؤلفات لبيانات منظمة العمل الدولية وأيضاً بناء على

Codagnone C, Abadie F and Biagi F (2016) 'The Future of Work in the

Sharing Economy: Market Efficiency and Equitable Opportunities or Unfair Precarisation?', JRC Science for Policy Report EUR 27913, Institute for Prospective Technological Studies

(مستقبل العمل في اقتصاد التشارك: كفاءة السوق وتكافؤ الفرص أم مراوغة غير

مشروعة؟ في علوم من أجل تقرير مركز الأبحاث المشترك حول السياسات أورو 27913)

<http://bit.ly/Codagnone-Abadie-Biagi-2016>

Hunt A and Machingura F (2016) 'A good gig? The rise of on-demand, &

domestic work', ODI (اقتصاد عربية جيد؟ نهوض العمل المحلي حسب الطلب)

<http://bit.ly/ODI-GoodGig-Domestic-2016>

Ritchie H A (2017) 'Towards inclusion and integration? Syrian refugee

women's fragile new livelihoods in Jordan', SLRC Briefing Paper

(نحو الشمول والإدماج؟ سبل اللاجئات السوريات في كسب الرزق الهشة الجديدة في

الأردن) في إحاطة لاتحاد سبل كسب الرزق المؤمّنة)

<http://bit.ly/SLRC-Jordan-livelihoods-2017>

والمشورة القانونية. وبالنظر إلى التحديات التي تفرضها أنشطة اقتصاد العربية، ينبغي أن يتضمن هذا الدعم بناء مهارات قابلة للنقل تساعد في تمكين اللاجئين في البحث عن فرص اقتصادية بديلة إذا رغبوا في ذلك.

تشجيع مشاركة الشركات المسؤولة: ربما يملك المزاولون القدرة على تشجيع الشركات لإيلاء اهتمام جاد لمخاوف العمال بما في ذلك مخاوفهم بشأن الخصوصية. وبالإضافة إلى ذلك، ربما يشرع المزاولون في إجراء اتصالات مع شركات عمل الجماهير التي تعمل ضمن إطار نموذج أخلاقي وأكثر شمولية من أجل معرفة مدى اهتمامهم بالعمل مع المجتمعات المستضعفة مثل اللاجئات السوريات. وتتمثل النقطة الجوهرية هنا في ضمان مراعاة هذه الشركات للحاجات الخاصة لهذه الفئات (على سبيل المثال التدريب النشط على في محو الأمية الرقمية) وأن يكون العمل المعروض لائقاً ومرغوباً به.

تيسير تكوين اللاجئين لجمعياتهم: حتى في السياقات التي يُحظَر فيها إنشاء جمعيات للاجئين، عادة ما يُسَمَح لهم بالذهاب معاً إلى التدريب الذي تقوده المنظمات غير الحكومية. وقد تكون هذه الاجتماعات فرصة جيدة من أجل التواصل مع مجموعات النساء (المسجلات) لتدريب النساء ودعمهن، ومن أجل تمكينهن من أجل المضي قدماً باتخاذ الإجراءات الجماعية في مختلف مجالات حياتهن بوسائل من بينها تطوير وفورات الحجم في المشروعات التجارية الصغيرة.° ومقدور المزاولين أيضاً أن ييسروا الروابط بين اللاجئين الممارسين لأنشطة اقتصاد العربية ونقابات العمال. وسيعود ذلك بالنفع على النقابات في رفع مستوى الوعي لديهم بخبرات العمال خاصة في ظل ظهور اقتصاد العربية حتى يتمكنوا من رفع أصواتهم وإسماعها والمناصرة نيابة عنهم.

استكشاف نماذج تعاونية: منذ عهد قريب، سمحت الحكومة الأردنية للجمعيات التعاونية الزراعية بالتقدم بطلبات للحصول على تصاريح عمل للاجئين السوريين بصفتهم أصحاب عمل، والتعامل مع أوراق العمل الخاصة بهم. كما دعمت هذه الجمعيات أيضاً وزارة العمل من خلال توفير المعلومات للاجئين بشأن عملية منح تراخيص العمل وتبصيرهم بحقوقهم واستحقاقاتهم بموجب قوانين العمل. ويمكن أن يتيح تطوير نماذج المنصات التعاونية مع الجمعيات التعاونية التي تتضمن نساءً في الأردن وقادة شركات التكنولوجيا فرصة للاستفادة من التكنولوجيا الرقمية لزيادة وصول العمال إلى العمل مدفوع الأجر وسوق العمل مع التخفيف في الوقت نفسه من التحديات التي يواجهها بعض العمال من التعامل مع نماذج اقتصاد العربية.

إدماج اللاجئين في سوق العمل التركي

هيمينا في ديل كارينو وسيما ديمير سيكير وأحميت ليثينت ينير

مَنحُ اللاجئين السوريين في تركيا حق الوصول إلى العمل الرسمي كان خطوة أولى نحو تحقيق اندماجهم الاقتصادي، لكنَّ عدداً من التحديات ما زالت قائمة. وبدعم من المجتمع الدولي، تتخذ الحكومة التركية إجراءاتها للتغلب على بعض هذه التحديات وتذليلها.

النسبة من الرجال أما نسبة النساء العاملات فمنخفضة تصل ذروتها ٧٪ من النساء في الفئة العمرية ٣٠ إلى ٤٤ عاماً.

عوائق تواجه الاندماج الاقتصادي الرسمي للاجئين

يواجه اللاجئون الذين يتلقون حالياً الدعم النقدي من برنامج الحوالات النقدية الذي يموله الاتحاد الأوروبي (المساعدات الاجتماعية) خطر فقدان المنافع المتأتمية لهم إذا ما عملوا في القطاع الرسمي. وإضافة إلى ذلك هناك التمايز المرتبط في المواقع؛ لأنَّ الموقع الذي يتسجل فيه اللاجئ يحدد المكان الذي يمكن له أن يسعى إلى البحث عن فرصة عمل رسمية. ولذلك نجد أنَّ كثيراً من السوريين الذين انتقلوا إلى الأسواق الأكثر نشاطاً عمالياً مثل إسطنبول وأنقرة وأزمير لا يمكنهم البحث عن فرص العمل الرسمية هناك إلا إذا غيروا موقعهم المسجل ويتضمن ذلك خوضهم في إجراءات إدارية متعبة ومكلفة مادياً.

تستضيف تركيا قرابة ٣,٣ مليون لاجئ مسجل معظمهم من سوريا، وأبدت البلاد درجة يحتذى بها من الانفتاح وبذلت جهوداً لا يستهان بها لتقديم الدعم للسوريين رغم ما شكل ذلك من ضغوطات على الخدمات الاجتماعية فيها. وسهّلت وصول اللاجئين السوريين إلى الخدمات العامة الحرجة بما فيها الخدمات الصحية والإسكان والتعليم والمساعدات الاجتماعية.

ثم أدركت حكومة تركيا أنَّ اللاجئين لا يمكنهم الاعتماد اعتماداً كاملاً على المساعدات الاجتماعية فقررت وقتها سن تعليمات في يناير/كانون الثاني ٢٠١٦ تسمح بوجهها للاجئين السوريين الحصول على أذونات رسمية بالعمل. وكان الهدف المنشود مساعدة اللاجئين السوريين على تحقيق الاستقلال الاقتصادي والخروج من نظام المساعدات الاجتماعية والمساهمة في الاقتصاد التركي.

أما انخفاض المستويات التعليمية وضعف البيانات المتعلقة بأنواع المهارات والخبرات التي يتمتع بها السوريون الذين يعيشون بتركيا فذلك عائق إضافي يمنع من تسهيل عملية توظيفهم. وتبين البيانات ما قبل الحرب أنَّ التحصيل التعليمي للسوريين في المحافظات المقاربة والمحاذية للحدود التركية كانت منخفضة مقارنة بمستويات التعليم لدى نظرائهم الأتراك إذ لم تتجاوز نسبة المتعلمين في التعليم الثانوي وما بعد الثانوي ٢٠٪ (من حلب وإدلب). وتتنخفض هذه النسبة وفقاً للأرقام التقديرية إلى ١٥٪ لأهالي الرقة وترتفع ٤٠٪ لسكان اللاذقية. وفي المقابل، نجد أنَّه في المعدل هناك ما يقارب ٤٥٪ من الناس ممن أكملوا التعليم الثانوي وما بعد الثانوي. ويرتبط انخفاض معدلات التحصيل العلمي لدى اللاجئين السوريين وعدم حصولهم على وثائق رسمية تثبت مهاراتهم بانخفاض إصدار تصاريح العمل الرسمية.

ولذلك، تتعاون وزارة العمل التركية ومؤسسة الخدمات العامة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي في برنامجين مشتركين من أجل تكييف الخدمات المتاحة حالياً للمواطنين الأتراك لدعم التوظيف من خلالها. وصمم هذان البرنامجان عام ٢٠١٧ واشتملا على برنامج دعم التوظيف للسوريين ضمن الحماية

وتختلف التنمية الاقتصادية اختلافاً كبيراً من منطقة لأخرى داخل تركيا بل قد تصل لمستوى الاختلاف الكبير بين الأقاليم نفسها إذ ازدادت تلك الاختلافات خلال السنوات الماضية القليلة. ونظراً لارتفاع معدلات البطالة العامة (بلغت ذروتها ١٣٪ في أوائل عام ٢٠١٧) ومعدلات البطالة بين الشباب السائدة (وصل المعدل الوطني حوالي ١٩٪) فذلك يؤكد أنَّ عدد الوظائف المتاحة لا يكفي لاستيعاب جميع الباحثين عن العمل.

وتزداد الأمور سوءاً عندما نرى أنَّ كثيراً من المحافظات التي تقطن فيها أعداد كبيرة من السوريين مقارنة بأعداد السكان المحليين ومقارنةً بإجمالي عدد اللاجئين السوريين في تركيا من الأكثر تهميشاً والأقل حظاً نتيجة معاناتها من انخفاض بالموسم في كثافة الأعمال الرسمية وانخفاض صافي إنشاء الوظائف الرسمية وانخفاض عدد السكان المتعلمين وانخفاض مساهمة القوى العاملة وارتفاع معدلات البطالة إلى أرقام تفوق المعدل الوطني. وفي هذا الصدد، تشير الإحصاءات التي جمعتها وزارة العمل والأمن الاجتماعي التركية إلى أنَّ ما لا يقل عن نصف السوريين في عمر العمل الذي يزيد عددهم على مليونين يعملون في القطاع غير الرسمي. والغالبية العظمى من هذه

المؤقتة ودعم المجتمعات المضيفة وتعزيز الفرص الاقتصادية للسوريين بموجب الحماية المؤقتة والمجتمعات المضيفة في تركيا. وهدفت نشاطاتهما على التوالي إلى التصدي للتحديات المتعلقة بناحية العرض (المرتبطة بقبالية التوظيف) وتحديات الطلب (المرتبطة بالنشاط التوظيفي والنشاط الاقتصادي) وسوف ينفذ هذان البرنامجان في الفترة ما بين ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١. وخلال المرحلة التجريبية الحالية لكل مشروع، يتمثل الهدف في توفير الخدمات والوظائف إذا أتبع ذلك إلى قرابة ١٥ ألف شخص علماً أن المنظومات التي تقام الآن سوف تتيح الخدمات وفرص العمل لبضعة آلاف إضافية من الأشخاص.

نشاطات العمل في جانب العرض

وتصدي النشاطات في 'جانب العرض' في حالة اللاجئين السوريين في تركيا للتحديات التي تعيق من وصولهم إلى العمل الرسمي (وعلى وجه التحديد الوصول إلى تصاريح العمل) بالإضافة إلى التحديات التي تواجه قابلية توظيفهم التي تمنعهم من تسكينهم الوظيفي. وتتضمن النشاطات التدريب على اللغة التركية وإعداد المنظومات اللازمة لتقييم المهارات وتقديم المشورة والمساعدة في البحث عن العمل باللغة العربية إضافة إلى عدد متنوع من الحوافز المالية والدعم. ويمكن حالة المستفيدين أيضاً إلى سلطة المؤهلات المهنية للمصادقة على الأوراق الاعتمادية الأجنبية أو تقييم مستواهم التعليمي وخبرتهم العملية.

ولا بد من توفير فهم أفضل للباحثين عن العمل حول كيفية الحصول على تصريح للعمل ولا بد من إحداث التحسينات على عمليات تقديم الطلبات التي ما زال معظمها يدوياً وإصدارها. وكانت وزارة العمل والاجتماع قد أصدرت للاجئين السوريين ١٥٠٢٢ تصريح عمل ما بين يناير/كانون الثاني ٢٠١٦ ونوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧ وكان ذلك العدد أقل مما كان متوقعا، ويشير إلى وجود عوائق في المعلومات التي واجهها اللاجئون وأصحاب العمل ناهيك عن المشكلات المتعلقة بمنظومة تقنية المعلومات التي تعيق من عملية معالجة تصاريح العمل. ويركز دعم الوظيفة للسوريين بموجب برنامج الحماية والمجتمعات المضيفة على إطلاق الحملات الإعلامية من خلال مختلف القنوات المتعددة وبمختلف اللغات وذلك من أجل تحسين المستوى المعرفي بالعملية وتحسين نظام تقنية المعلومات.

وأما بالنسبة للأشخاص الأقل اقتداراً على التوظيف فسيكون برنامج النقد مقابل العمل أكثر ملاءمة لهم مع أنه لن يكون إلا الملاذ الأخير لأنه لا يمكن أن يؤدي وحده إلى تحقيق التوظيف الدائم. وتتضمن الفئات المستهدفة النساء والشباب

وصولهم إلى تركيا. وثبت نجاعة بعض هذه الجهود وفعاليتها في منح اللاجئين مهارات قيمة ساعدت كثيراً منهم على دخول الاقتصاد مع أن معظمهم فعلوا ذلك في قطاع العمل غير الرسمي. لكن كثيراً من البرامج المطروحة كانت محدودة الحجم وغالبا ما صممت خارج نطاق المؤسسات الحكومية، بل كانت تعتمد اعتماداً شبه كامل على التمويلات الخارجية، ولم تبني على المنظومة الحالية لدمج العمل المستخدم للسكان المحليين. ونتيجة لذلك، لم تحصل كثير من الدورات التدريبية المقدمة على اعتراف رسمي من المنظومة التعليمية الوطنية التركية وصعّب على اللاجئين تأمين الثبوتيات والشهادات اللازمة أو أي شيء رسمي يثبت حصولهم على هذا التدريب.

وضمن هذا البرنامج، أوكلت إلى هيئة التوظيف التركي (ISKUR) مهمة مساعدة اللاجئين في الدخول إلى سوق العمل الرسمي مستفيدة من خبرتها التي حققتها في توفير خدمات دعم التوظيف لأكثر من ثلاثة مليون مواطن تركي سنوياً. وتعمل هذه الهيئة على تصميم أداة لتقييم المهارات اللغوية والمعرفية والفنية لدى اللاجئين. وبهذه المعلومات، يمكن لهيئة التوظيف التركية أن تساعد اللاجئين السوريين في العثور على الوظائف وتحديد الأشخاص ممن يحتاجون إلى مزيد من التدريب الإضافي قبل إدماجه في سوق العمل. وكما الحال بشأن السكان المحليين، سوف يتولى تقديم برامج التدريب للاجئين مقدمو خدمات التدريب من القطاع الخاص المرخصون من وزارة التعليم الوطني، وسوف يتضمن ذلك منح مياومات مالية للمشاركين.

وهناك جهود تبذل الآن لإحداث تعديلات على برامج سوق العمل النشطة في هيئة التوظيف التركية من أجل المواطنين الأتراك، وتتضمن التدريب في مكان العمل، وتدريب رائدي الأعمال وبرامج النقد مقابل العمل، وبأبي هذا التعديل أيضاً لتوفير تلك الخدمات للسوريين. وخلال التدريب في مكان العمل، يُوظف المشاركون في البرنامج الذي يمول له الحد الأدنى الصافي من الأجور، ويغطي أقساط التأمين على الحوادث في العمل، والأمراض المهنية، والتأمين الصحي. وإذا ما تلقى المستفيدون التدريب في مكان العمل وحصلوا على خبرة العمل التركي فسوف يفيدهم ذلك في البقاء في عملهم، أو قد يسهل ذلك انتقالهم إلى وظيفة أخرى.

وإضافة إلى ذلك، هناك كثير من الجهات الفاعلة الإنسانية والإيمانية المختلفة التي بذلت جهوداً كبيرة في توفير المهارات اللغوية والمهنية الفنية للاجئين السوريين منذ السنوات الأولى

وجه الخصوص على المحافظات التي تعيش فيها الأعداد الأكبر من اللاجئين. ويمكن للمعلومات المتحصل عليها من خلال هذا النشاط أن ترشد مقدمي التدريب ورصد التغيرات والتقلبات التي تحدث على العرض على الدوام.

أما تعزيز النشاط الاقتصادي والأعمال الريادية فيبقى ذلك في صلب نشاطات جانب العرض من العمل أيضاً. ويعمل على تصميم هذه النشاطات البنك الدولي بمشاركة الحكومة التركية بغية تعزيز الأعمال الريادية وشركات الأعمال الناشئة وإنشاء الأعمال الرسمية بين اللاجئين السوريين والمواطنين الأتراك الذين يعيشون في المجتمعات المحلية المختارة.

أما النساء السوريات وعلى الأخص منهن القادمات من المحافظات الحدودية حيث يشجع انخفاض مستويات التعليم، فمن غير المرجح أن يصبحن نشاطات اقتصادياً في عملية التوظيف الاعتيادية في القطاع الخاص. ومن هنا، جاء مشروع دعم الأعمال الريادية ضمن التدخلات المتعلقة بالطلب على الأعمال ليتضمن في مكوناته نشاطاً يستهدف النساء المقيدات بموقع جغرافي معين (إما خلال بيوتهن أو مدينتهن) لأسباب ثقافية أو أسرية. ويسعى هذا المشروع للترويج لإنشاء المؤسسات الاجتماعية والشركات الصغيرة التي تنتج السلع لبيعها. وتتضمن النشاطات تقديم المساعدة الفنية لدعم الحكومة والسلطات المحلية في تطوير وتنفيذ نموذج أعمال

واليايعين في الفئة العمرية ١٥-٢٩ المقيمين في مختلف البلديات المختارة. وتعمل هيئة التوظيف التركية إجمالي الحد الأدنى للأجور وتكاليف تصاريح العمل لهؤلاء العمال. أما لمن يشارك في برامج النقد مقابل العمل، فيمنحون دعماً كبيراً وذلك بهدف رفع الألفة لديهم بمكان العمل وتعزيز حافزيتهم وبناء شبكاتهم. وسوف يقدم للباحثين عن العمل من اللاجئين الدعم المستمر من خلال الإرشاد والمساعدة في البحث عن عمل ودعمهم عندما يبدوون عملهم الجديد، ويقدم هذه الإرشادات مرشدون من هيئة التوظيف التركية بدعم من المترجمين الشفويين عند الحاجة.

نشاطات العمل في جانب الطلب

هناك واحد من أهم التحديات التي يواجهها جميع أصحاب العلاقة المعنيون المستثمرون في تدريب المهارات، وهو وجود ثغرة في المعارف الخاصة بالمهنة والمهارات التي تشهد العرض الأكثر من أصحاب العمل خاصة في المواقع التي يقيم فيها السوريون. ومثلت محدودية توافر المعلومات الموثوق بها عائقاً أمام مقدمي التدريب من تصميم برامج المهارات اللازمة لتشجيع التوظيف المستدام. ومن هنا، جاء النشاط الأول من نشاطات برنامج تعزيز الفرص الاقتصادية للسوريين بموجب برنامج الحماية المؤقتة والمجتمعات المضيفة في تركيا الذي يسعى إلى إنشاء نظام من قاعدة البيانات التي يمكنها أن تُقِيم العرض من أصحاب العمل للمهنة والمهارات بالتركيز على



يونيو/حزيران ٢٠١٨

www.fmreview.org/ar/economies/syrians.pdf

توقعات واقعية للتغيرات التشريعية والاستثمارات وللعمل الاستباقي قبل حدوث أي سلوكيات غير متوقعة (سلبية).

أما الدرس الثاني فهو أنه لا بد من الاستثمار في خدمة الناس بطريقة مستدامة وبطريقة ترفع من كفاءة الإنفاق وفعالية استخدام الموارد. ونبغي للفاعلين في أبكر وقت ممكن السعي نحو ضمان تعزيز المنظومات الوطنية بدلاً من إنشاء بنى هيكلية منفصلة تعتمد على الدعم المالي والفني الخارجي. وبذلك يمكن للمزاويلين الإئمائيين أن يدعموا الحكومات في تعزيز منظوماتها المؤسسية لتوفير الخدمات الحرجة وضمان استدامة الاستثمارات وتحسين دعم اللاجئين في عملية انتقالهم نحو الاكتفاء الذاتي وليصبحوا مساهمين في الاقتصاد.

هيمينا في ديل كاريو xdelcarpio@worldbank.org
قائدة البرامج، الإدماج الاجتماعي

سيرما دمير سيكير sdemirseker@worldbank.org
باحثة اقتصادية، الحماية الاجتماعية والوظائف

أحميت لبشيت ينير alyener@worldbank.org
متخصص رئيسي، التغذية الصحية والسكان

البنك الدولي www.worldbank.org

١. تشير إليها تركيا رسمياً بعبارة 'تحت الحماية المؤقتة' لكننا لغايات التسهيل نشير إليها 'باللاجئين'. وينظم هذه الحماية القانون رقم 6458 حول الأجانب والحماية الدولية المبتنى في عام 2013 واللائحة التنظيمية رقم 29153 حول الحماية المؤقتة للسوريين التي دخلت حيز النفاذ في عام 2014. واشتملت الحماية المؤقتة بأثر رجعي على كل سوري دخل البلاد بعد 27 أبريل/نيسان 2011.

www.turkstat.gov.tr

٢. التقرير السنوي (2017) لهيئة التوظيف التركية <http://bit.ly/ISKUR2017>

٤. Karasapan O (2017) 'Syrian businesses in Turkey: The pathway to refugee integration?', Brookings Institution

<http://bit.ly/Syrian-businesses-Turkey-2017>

(منشآت الأعمال السورية في تركيا: الطريق نحو إدماج اللاجئين؟)

خيارات الوصول إلى نشرة الهجرة القسرية

- يمكنك قراءة أي عدد من أعداد نشرتنا بصيغة html أو pdf على موقعنا: www.fmreview.org/ar
- لطلب نسخة مطبوعة من عدد كامل أو ملخصها المصاحب لها، زر الرابط التالي: www.fmreview.org/request/print
- ويمكنك أيضاً متابعتنا على تويتر أو فيسبوك أو الاشتراك في قائمة التنبيهات من خلال الرابط التالي: www.fmreview.org/ar/request/alerts

مستدام للمشروعات الاجتماعية التي تخصص نساء يعملن لحسابهن الخاص. وتتضمن النشاطات أيضاً توفير الدعم المالي لإنشاء المشروع الاجتماعي والدعم المتعلق بالأعمال ودعم توثيق خبرات المشروعات الاجتماعية بغية تشجيع المبادرات المماثلة. وسوف يضع النموذج على رأس أولوياته الاستدامة اللازمة لكي تصبح النساء نشاطات اقتصادياً بعد الاستثمار الأولي في المشروع.

ومنذ عام ٢٠١٧، أسس السوريون قرابة ستة آلاف مشروع رسمي في تركيا ويرتفع هذا الرقم إلى عشرين ألفاً إذا ما احتسبنا المشروعات غير الرسمية. وضمن البرنامج وبدعم من الشركاء الإئمائيين، تصمم منح مصغرة بالشراكة مع الحكومة من أجل تشجيع رائدي الأعمال السوريين على تأسيس مشروعاتهم الجديدة وتسجيلها أو تسجيل مشروعاتهم غير الرسمية الحالية لتصبح رسمية. كما أن هناك خطة لمنح مصغرة أخرى تصمم لاستهداف المشروعات الرسمية التي يملكها السوريون أو الأتراك والموجودة في المناطق التي تقيم فيها أعداد كبيرة من السوريين وذلك من أجل توسيع طاقتهم الإنتاجية لتوظيف عمال جدد. وسوف تتمكن المرحلة التجريبية من المشروع قياس الأثر الواقع على الأعمال الجديدة وإنشاء الأعمال.

الأدلة والرصد

خلال مرحلة إعداد مختلف البرامج، اعتمدت فرق الخبراء على الأدلة التي أتاحها لهم الدول الأخرى في العالم. لكن غياب التقييمات وتقييمات الأثر للبرامج المرتبطة بالعمل التي تستهدف اللاجئين حدت من قدرة الفريق على التأسيس على خبرة سابقة سواء أكان ذلك في تركيا أم في سياقات مشابهة. ولحسن الحظ، وافق جميع أصحاب المصلحة المعنيون على أهمية التعلم من هذه الخبرة للمضي قدماً في العمل المستقبلي في تركيا وفي أنحاء أخرى من العالم. ومن هنا صممت الفرق إطاراً عاماً قوياً للرصد والتقييم وسوف تجري تقييماتها الدورية. وحتى هذا التاريخ ظهر لنا درسان يستفاد منهما.

الدرس الأول أنه من المهم جداً تحديد العوائق السياقية التي تواجه التوظيف وقابلية التوظيف منذ البداية وقبل أي شيء آخر إذا ما أريد التعامل معها والتصدي لها في مرحلة مبكرة. وهناك ميزة واضحة تتمثل في الوقوف على معرفة مبكرة حول المزايا والتميزات المقدمة للمؤسسات للترويج للتوظيف الرسمي ولأصحاب العمل لعرض الوظائف الرسمية وللعمال للبحث عن الوظائف الرسمية وذلك من أجل تحديد

نحو تعزيز ظهور اللاجئين الماهرين وتوظيفهم

لي نيكلز وساير نايس

يمكن من خلال تسليط الضوء على مهارات اللاجئين ربطهم بفرص العمل العامة، كما أن من شأن ذلك تحويل التركيز العام من الحديث عن اللاجئين على أنهم أعباء على الدول المستضيفة إلى الحديث عن اللاجئين على أنهم عمال يتمتعون بمهارات معترف بها وينبغي للدول أن تتنافس عليهم.

حالياً في لبنان والأردن، بينما هناك ستون مرشحاً في مختلف مراحل عملية التوظيف مع عشرين من أصحاب العمل الأستراليين والكنديين. وفي أثناء ذلك، هناك أصحاب عمل آخرون في كل من أمريكا الجنوبية، وأوروبا، ومنقطة البحر الكاريبي، وشمال أفريقيا ممن بدأت في الاطلاع على دليل المواهب، أو أبدت التزامها عندما تتوافر لديها الشواغر.

وتعمل منظمة المواهب بلا حدود من كذب مع كل من اللاجئين وأصحاب العمل لتستوضح من أصحاب العمل المهارات الخاصة والمؤهلات التي يسعون إليها، وتحدد المرشحين المؤهلين من دليل المواهب من أجل تعبئة الشواغر التي يصعب تعبئتها، وتسهيل عمليات التعيين عن بعد. وضمن تلك الجهود، تساعد منظمة مواهب بلا حدود اللاجئين على إظهار مهاراتهم وخبراتهم وذلك على سبيل المثال من خلال مساعدتهم في إعداد سيرتهم الذاتية أو تحديثها وتوفير الإرشادات حول تسجيل المقدمات التعريفية في مقاطع الفيديو لأصحاب العمل، وتوفير القدرة على الوصول إلى مهارات المقابلات والتدريب عليها، وتيسير الوصول إلى دروس اللغة الأجنبية تمهيداً لحصولهم على تقييم رسمي للمهارات اللغوية. ومقدور أصحاب العمل تنظيم اختباراتهم، وعادة ما تكون ضمن عملية اعتراف غير رسمية للمؤهلات لكي يتأكدوا من أن المرشحين يستوفون المعايير الموضوعية لديهم حتى لو كانت هذه العمليات غير كافية من أجل تلبية متطلبات التأشيرات لبعض المهن التي ينظمها قانون تلك البلاد. وينظر اللاجئون إلى الفرص التي تقدمها منظمة مواهب بلا حدود على أنها ذات منفعة طويلة الأمد لهم. فقد قال أحد المرشحين في لبنان "سوف تحصل على كثير من المنافع حتى لو لم تحصل على الوظيفة. وهذه الثقة ستزداد، وستزداد مهارتك وتتحسن، وسوف تكون جاهزاً لمواجهة أي تحدٍ في عالم الأعمال."

يواجه اللاجئون عدداً كبيراً من العوائق التي تمنعهم من الحصول على فرص العمل، فبالإضافة إلى الافتقار المتكرر للوصول إلى حق العمل في البلدان المضيفة، وفقدان المسارات التي يمكن انتهاجها في سبيل الهجرة القانونية والاقتصادية الآمنة، هناك أيضاً عوائق إضافية تتمثل في تغييب مهارات اللاجئين وصعوبة تصديق مؤهلاتهم العلمية. ومن هنا، جاءت منظمة مواهب بلا حدود لتنفذ مشروعاً ريادياً في الأردن ولبنان لتحديد كيفية افتتاح مسارات الحركة العمالية التي تهدف لتوفير الحماية والتصدي لتلك العوائق.

لكي يتخذ صاحب العمل قراراً صحيحاً بشأن توظيف فرد ما، يحتاج إلى معرفة التفاصيل المرتبطة بتاريخ عمل المرشح للوظيفة والمهارات التي يتمتع بها. ومن هنا تتمثل أولى خطوات فتح فرص العمل الدولي أمام اللاجئين في وضع خارطة توضح ما يمكن للاجئين أن يقدموه من عمل على المستويين الأفقي والعمودي. وأقامت منظمة مواهب بلا حدود منصة إلكترونية يمكن الوصول إليها أسمتها دليل المواهب وهي الأولى من نوعها وتمكن اللاجئين في دول اللجوء من توثيق مؤهلاتهم العلمية ومهاراتهم وخبراتهم ليقدموها لأصحاب العمل الدوليين الذين يبحثون عن من يسد ثغرات المهارات لديهم. ولتشجيع اللاجئين على التسجيل في الدليل وإنشاء ملف تعريفى لهم، أقامت منظمة مواهب بلا حدود جلسات تعريفية مع اللاجئين في كل من لبنان والأردن وشرحت لهم مسارات تنقل العمل نحو الحماية. ومنذ يوليو/تموز ٢٠١٦ تسجل أكثر من عشرة آلاف لاجئ في الأردن ولبنان وأنشأوا ملفاتهم التعريفية في دليل المواهب. ويمثل المتسجلون منهم قرابة ١٨٠ مهنة، وكان أكثر من ثلثهم يمتلك مؤهلاً ما بعد الثانوية العامة، في حين كان هناك أكثر من الثلث ممن يتحدثون لغة أخرى غير العربية^١.

تقترح المسودة الثانية من العقد العالمي حول اللاجئين مجموعة من البيانات السكانية والاقتصادية والاجتماعية بما فيها ما يتعلق بأسواق العمل والاستثمار، والمهارات التي سوف تنضم إلى غيرها من المنافع في المساعدة في ترسيخ النمو الاقتصادي الدامج لكل من المجتمعات المضيفة واللاجئين. وليس دليل المواهب إلا واحداً من أمثلة التقاط البيانات، وإظهار مدى وعمق مهارات اللاجئين تلك

وهناك عنصر آخر في هذه المعادلة وهو إيجاد أصحاب العمل الراغبين باستقطاب اللاجئين المهرة وتعيينهم لسد ثغرات المهارات التي لديهم. وهكذا تحدد منظمة مواهب بلا حدود أصحاب العمل المحتملين، وتظهر الحالة الاقتصادية والإنسانية لديهم من أجل تعديهم هؤلاء اللاجئين. وإلى هذا التاريخ، قدمت خمس شركات فرص العمل في أستراليا وكندا إضافة إلى ثلاث عشرة مرشحا

يونيو/حزيران ٢٠١٨

www.fmreview.org/ar/economies/syrians.pdf

المهارات التي يمكن أن تلبى حاجات أصحاب العمل وتساهم في النمو الاقتصادي في أي مكان في العالم.

إشراك الدول

تتولى الحكومات دوراً حساساً في إنشاء الفرص الاقتصادية للاجئين الماهرين وفي الاعتراف بمؤهلاتهم، لكن مسارات الهجرة الاقتصادية حتى هذا التاريخ لم تُصمّم أخذاً بالاعتبار ظروف اللاجئين. فقد لا يحظى الفارون من مناطق النزاع بفرصة الحصول على أدلة تثبت مؤهلاتهم العلمية، أو حتى وثائقهم التعريفية القانونية، بل قد لا يكونون قادرين أصلاً على توفير إثباتات حول تاريخ عملهم، وخبرتهم التقليدية، والمرجعيات التعريفية لهم. ولا أدلة على روايتهم السنوية السابقة. وأدرت الحكومة الكندية ذلك فمولت مشروعاً ريادياً في كندا من أجل تحديد العواقب الماثلة أمام وصول اللاجئين تجاه خطط الهجرة المبنية على المهارات. وفي كندا وأستراليا، ما زال العمل قائماً حول زيادة أعداد أصحاب العمل الراغبين في توظيف مهارة اللاجئين، وفي أثناء ذلك تسعى منظمة مواهب بلا حدود إلى تقديم الاستشارات واستهداف الحكومتين لمناصرة طرق إدخال اعتبارات الظروف الخاصة للاجئين الماهرين في منظومات التأشيرات. وما زالت المنظمة تخوض نقاشات مشابهة مع ثلاث دول أخرى.

وتساعد منظمة مواهب بلا حدود في تطوير إطار عام فعال بحيث يمكن للاجئين تكراره من أجل بناء حياتهم، واعتمادهم الذاتي على أنفسهم، وتقديم الحماية والكرامة لهم، وتمكينهم من المساهمة في الاقتصاد العالمي.

لي نيكلز Inichles@talentbeyondboundaries.org

مديرة المناصرة الدولية

ساير نايس snyce@talentbeyondboundaries.org

المديرة التنفيذية

منظمة مواهب بلا حدود

www.talentbeyondboundaries.org

١. انظر

Talent Beyond Boundaries (Sept 2017) *Mapping Refugee Skills and Employability: Data and Analysis from the Talent Catalog*

(رسم خارطة مهارات اللاجئين وقابلية التوظيف: البيانات والتحليل من دليل المواهب <http://bit.ly/TBB-Sept2017>)

آثار مساعدة اللاجئين السوريين في الاقتصاد الكلي

توبياس شيلينغز

تبين في دراسة جديدة حول آثار المساعدات الإنسانية استجابةً للأزمة السورية وجود آثار إيجابية هائلة في النمو الاقتصادي الإقليمي وإيجاد الوظائف.

الخاص (لتعزيز النمو الاقتصادي من خلال جذب استثمارات جديدة).

وجاءت الاستجابة الأساسية للمجتمع الدولي ضمن الخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين والقدرة على مواجهة الأزمة التي بنيت على الخطط التي طورت تحت قيادة السلطات الوطنية المعنية، وهي على وجه الخصوص مصر وإيران والأردن ولبنان وتركيا. وتجمع هذه الخطة الإقليمية العنصرين الإنساني والإمائي ضمن ثمانية قطاعات مختلفة بما فيها سبل كسب الرزق، وتحصل على دعم مالي بتمويل سنوي إجمالي يبلغ ٥,٦ مليار دولار أمريكي لعام ٢٠١٨. وفي دراسة حديثة حول الآثار الاقتصادية الكلية للخطط الإقليمية (أجريت بالتعاون

مع وجود حوالي ٥,٦ مليون لاجئ سوري مسجل في الدول المضيفة المجاورة وأكثر من ستة ملايين نازح داخلي ضمن سوريا، أصبح إنشاء فرص العمل الاقتصادية مكوناً محورياً في مقاربة مقاومة الظروف استجابةً للأزمة. واعترافاً بالأثر المدمر للنزاع في سبل كسب الرزق والموارد الاقتصادية، أزم المجتمع الدولي نفسه بإنشاء ١,١ مليون وظيفة للاجئين والمجتمعات المضيفة مع نهاية عام ٢٠١٨. وأعلن عن هذا الهدف الطموح في مؤتمر لندن لدعم سوريا والمنطقة في فبراير/شباط ٢٠١٦، ثم استكمل بالتزامات من الحكومات الوطنية المتأثرة المجاورة لسوريا (لفتح أسواق عملتها وتحسين بيئتها التشريعية) والمجتمع الدولي (تعزيز عملية إنشاء الوظائف من خلال الوصول إلى التمويل الامتيازي وسوق العمل الخارجي) والقطاع



الموضيعة السليبية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ سكوت بليرين

لاجئين سوريين يبيعون الصابون والمنظفات في متجرهم في الإسكندرية، مصر. وقد دعمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مثل هذه المشروعات المُنشئة للوظائف في مصر.

تحقق المشروعات التجارية المحلية منافع من برامج المساعدات الإنسانية، بتعاقدتها جهات موردة للمنظمات غير الحكومية والهيئات الإنسانية. وإضافةً إلى ذلك، كان لوصول رأس المال الخاص للاجئين السوريين وخبراتهم أثرٌ في تسريع نمو الأعمال في بلدان مثل مصر والأردن وتركيا. وقد أصبحت المشروعات السورية محركاً مهماً لإنشاء وظائف اللاجئين بل تمثل أَمْوِذْجاً لمقاربة 'تكبير الكعكة' في المجتمعات المضيفة.

مع مرفق الاستجابة دون الإقليمي للأزمة السورية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي^٢ تبين تأثير هذه الخطة الملحوظ في النمو الاقتصادي وإرساء الوظائف في المنطقة، وهو إسهام أغفل في السابق في الحوار العام لكنه يقدم خطاباً قوياً لصانعي السياسات في تعزيز التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع المضيف.

أدلة نوعية

الأدلة الكمية
دعماً لهذه البيانات النوعية، تستخدم الدراسة الجديدة إطاراً عاماً اقتصادياً لتقدير الحافز المالي وأثار التوظيف للخطة الإقليمية. وكانت الخطوة الأولى أن قيماً الأثر المحتمل على أساس النتائج المحلي الإجمالي بناءً على 'المضاعفات المالية' فالاستثمارات العامة تولد أثراً اقتصادياً أعلى من قيمتها الأولية لأن الاقتصاد يستفيد من الآثار التبعية. ومثال ذلك أن بناء مخيم للاجئين ينشئ مصدراً للدخل ليس لقطاع شركة الإنشاء التي تنشئ المخيم فحسب بل للموردين الذين يقدمون المواد

في كثير من المجتمعات المضيفة، كان للأثر الاقتصادي للاجئين السوريين والمساعدات الإنسانية مكانة كبيرة في الحوار. فلا شك أن للأزمة السورية أثراً سلبياً عاماً في كثير من اقتصادات الدول المجاورة إذ أثرت في تدفقات التجارة والنتائج المحلي الإجمالي والنمو بل ربما تمثل تهديداً لاستقرار الإقليمي. لكن ٩٨٪ من اللاجئين يعيشون خارج المخيمات وأصبحوا بذلك زبائن مهمين يشترون السلع والخدمات المحلية التي يدفعون أجورها من مدخراتهم، ودخلهم من العمل والحوالات التي تسلمهم من الخارج إضافة إلى المساعدات الإنسانية. وكذلك

ويعتمد الأثر النسبي في كل بلد على حجم اقتصاده وعلى كمية التمويل الذي يتلقاه مع العلم أن لبنان والأردن هما أكثر هذه الدول استقبالا. وبالنظر إلى الأسواق الصغيرة نسبياً في تلك الدول، نتوقع أنها ستواجه زخماً أكثر قوة في النمو الاقتصادي نتيجة التدفق الكبير من المساعدات الإنسانية. ومع ذلك، حتى في الاقتصادات الكبيرة مثل تركيا ومصر، فيتوقع أن تساهم بما يتراوح بين ١٢ ألف إلى ٢٣ ألف وظيفة وفقاً للرقم المستهدف في مؤتمر لندن. وبالتركيز على الآثار الاقتصادية الإيجابية لمساعدات اللاجئين، يناصر هذا البحث ويؤيد الخطة الإقليمية الممولة بالكامل. ومع أن هدف إنشاء الوظائف يبدو بأنه غير محتمل تحقيقه بموجب الخطة وحدها تمثل الخطة الإقليمية مساهمة كبيرة في توسيع الفرص الاقتصادية للاجئين، وتقديم الدعم للنمو بعيد الأمد، وذلك عن طريق تعزيز الدونة ومواجهة الظروف في المجتمعات المضيفة.

توباس شيلينغز tobiasschillings@gmail.com

مرشح للحصول على درجة ماجستير الفلسفة في الاقتصاد، جامعة أكسفورد، ومستشار اقتصادي في مرفق الاستجابة دون الإقليمية للأزمة السورية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
www.economics.ox.ac.uk/graduate-students/tobias-schillings

١. الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات ٢٠١٨-٢٠١٩ استجابة للأزمة السورية: الاستعراض الاستراتيجي الإقليمي
<http://bit.ly/3RPSstrategicOverview2018-19-ar>
٢. Schillings T (2018) 'Jobs Make the Difference - Estimating job creation potential of the 3RP Regional Refugee & Resilience Plan', Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs Working Paper No. 44, American University of Beirut
(الوظائف تُحدث الفرق: تقدير إمكانيات إنشاء الوظائف ضمن الخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين والقدرة على مواجهة الأزمات)
<http://bit.ly/Schillings-3RP-2018>
٣. انظر مثلاً
Ucak S, Holt J and Raman K (2017) 'Another Side to the Story: A Market Assessment of Syrian Businesses in Turkey', *Building Markets*
(جانب آخر للقصة: تقييم سوقي للمشروعات السورية في تركيا في بناء الأسواق)
<http://anothersidetothestory.org/>
٤. UNDP/UNHCR (2015) *Impact of humanitarian aid on the Lebanese economy* (أثر المساعدات الإنسانية في الاقتصاد اللبناني)
<http://bit.ly/UNDP-UNHCR-Aid-Impact-Lebanon-2015>
٥. الشرح الكامل للإطار العام والنتائج متاح على الإنترنت على الرابط التالي
<http://bit.ly/Schillings-3RP-2018>
٦. يفترض هذا التوقع أن الخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين والقدرة على مواجهة الأزمات ممولة بالكامل. ونظراً لوجود فجوة كبيرة في السنوات الأخيرة خاصة في قطاع سبل كسب الرزق، سيطلب إنجاز هذه النتائج توفير دعم مالي إضافي من المانحين.

الإنتاجية والعمالة. ثم يصرّف هذا الدخل على البضائع والخدمات التي تنشئ دورها أثراً اقتصادياً إضافية. وتعكس المضاعفات المالية كل هذه الآثار التبعية، وفي دراسة أجريت عام ٢٠١٥ حول لبنان، تبين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن كل دولار صرف من منحة المساعدة التي قدمت للاجئين بقيمة ٨٠٠ مليون دولار أمريكي ولدت بالمقابل ٠,٦ دولاراً أمريكياً من العوائد بمعنى أن قيمة معامل المضاعفة كان ١,٦^٤.

ثم تأتي الخطوة الثانية للتحليل وهي تحديد العامل الكمي لإنشاء الوظائف المحتملة. فباستخدام البيانات التاريخية (بما فيها البيانات التي تعكس المستجندات الوطنية الحديثة) لتحديد الكمي للعلاقة ما بين التغيرات في البطالة والمخرجات على المستوى الاقتصادي الكلي لكل بلد على حدة، من الممكن ترجمة الأثر الوطني للنتائج المحلي المالي إلى إنشاء وظائف متوقعة^٥.

ومن المهم أن نلاحظ أن الدراسة تتوقع وجود احتمالية عامة لإنشاء الوظائف في كل بلد على حدة. ولا تميز بين اللاجئين والمواطنين في الدولة المضيفة كما أنها لا تدعي إنشاء أنواع مختلفة من الوظائف. وسوف يعتمد أثر الاقتصاد الجزئي على تنفيذ برنامج الخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين والقدرة على مواجهة الأزمات والجهات التي يستهدفها البرنامج كما يعتمد على السياسات الاقتصادية الوطنية. وفيما يتعلق باللاجئين على وجه الخصوص، لا بد من عدم إغفال العوائق في سوق العمل لأن اللاجئين يواجهون قيوداً أكثر شدة على المستويات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية إزاء العمل أكثر مما يواجهه مواطنو الدول المضيفة. وما دامت هذه العوائق موجودة لن يتمكن اللاجئون من تحقيق الاستفادة الكاملة من التوسع المتوقع للفرص الاقتصادية. ومن هنا يتبين أن الأمر مرهون بالمجتمع الدولي والحكومات المضيفة لتوجيه برامجهم وسياساتهم بالطريقة التي تروج للنمو الدامج.

وتشير النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى الأثر الكبير المحتمل لبرامج الخطة الإقليمية حول الدول المضيفة. فمع تجاوز المصروفات المنفقة في عام ٢٠١٧/٢٠١٨ عن تسعة مليارات دولار أمريكي، تنشئ خطة الاستجابة حافزاً مالياً كبيراً. وتُعزى الآثار على المدى القريب إلى الأثر المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي بما يتراوح بين ١٧ إلى ٢٥ مليار دولار أمريكي، في حين يضيف أثر إنشاء الوظائف المرتبطة بذلك النمو ما بين ٧٥ ألف و ١١٠ آلاف وظيفة^٦.

الاقتصادات السورية: أهي طفرة اقتصادية مؤقتة؟

أحمد العجلان

استفاد بعض النازحين ومجتمعاتهم المضيفة اقتصادياً من تبعات النزاع في محافظة الرقة في سوريا في الوقت الذي يحتاج فيه نازحون آخرون إلى الدعم علماً أن نوع الدعم وطبيعته يختلفان باختلاف الظروف.

أرياف الرقة على وجه الخصوص، من زوال تلك العوائل فبنوا بيوتهم ومتاجرهم.

وكما أن هناك رابحين فهناك خاسرون في الجانب الآخر، إذ فقد كثير من الأشخاص مصدر دخلهم بسبب الحرب، ومنهم الأشخاص الذين اشتغلوا بالتجارة بين المناطق الريفية والمدينة، والأشخاص الذين كانوا يعتمدون على تأجير الأراضي والعقارات في الوقت الذي اضطر فيه آلاف الأشخاص إلى الفرار من الرقة تاركين خلفهم كل ما لديهم تقريباً باستثناء بعض الأشياء القليلة جداً عدا عن ملابسهم التي ارتدوها. ولم يتلق أمثال هؤلاء سوى نذر يسير من المساعدة. فلم تتلق أسر النازحين في الجرينة وفي مدن أخرى في محافظة الرقة إلا قليلاً من الدعم المالي مرتين فقط في السنة. ونتيجة لذلك، اضطر الأطفال في هذه الأسر إلى بيع الخضروات والخبز في الشوارع. أما النساء اللائي فقدن أزواجهن فهنّ أكثر الفئات تأثراً لأنهنّ فقدن معيل الأسرة، فاضطرت كثير من الأراامل إلى الزواج مرة ثانية.

ومنذ انسحاب داعش من الرقة في أواخر عام ٢٠١٧، انتهى الانتعاش الاقتصادي المؤقت الذي شهدته بعض المدن وتغيرت الأحوال وتبدلت للجميع. ولعل أكبر خطأ ارتكبه المجتمع الدولي إزاء الوضع الإنساني في الرقة يتمثل في أن المساعدة المقدمة اقتصرت على الغذاء والمبالغ البسيطة من المال. وهذا النوع من المساعدات يُستهلك بسرعة. وكان الأولى أن يركز الدعم على إعادة بناء البنية التحتية كالطرق، وأنظمة الري، والمستشفيات، والمدارس (ثم إزالة الأنغام التي زرعها داعش في مدينة الرقة) فعندها سيتمكن الأشخاص من إنتاج ما يحتاجون إليه وسيسخون سبل كسب أرزاقهم بدلاً من الاعتماد كلياً على المساعدات الخارجية.

أحمد العجلان ahmad.ajlan@uni-bielefeld.de

من محافظة الرقة سابقاً، وهو حالياً باحث في معهد البحوث

متعدد التخصصات حول النزاع والعنف، جامعة بيلفيلد

www.uni-bielefeld.de/ikg

عندما اندلعت الحرب الأهلية في عام ٢٠١١، لم تكن الرقة في شمال شرق سوريا ضمن المناطق التي شاركت مباشرة بالنزاع، ولذلك لا إلى حماها كثير من السوريين من المحافظات الأخرى مثل دير الزور، وحمص، وحماة. واستقر هؤلاء النازحون في محافظة الرقة التي كانت تؤوي قبل الحرب حوالي ٢٢٠ ألفاً ولكن هذا العدد ازداد مرتين تقريباً في عام ٢٠١٢ مع تدفق النازحين داخلياً. وأدى ذلك إلى فرض ضغوط هائلة على البنية التحتية الهشة في الرقة ولكنه أيضاً ساهم في إيجاد فرص العمل لكثير من الناس. وعندما استولت ما يسمى بجماعة الدولة الإسلامية-داعش على محافظة الرقة في عام ٢٠١٤، شهدت المحافظة طفرة هائلة في النشاط التجاري لمدة قصيرة ويرجع ذلك إلى سببين اثنين أولهما أن الرقة أصبحت عاصمة منطقة كبيرة جداً من سوريا والعراق خضعت تحت سيطرة داعش، وثانيهما لأن داعش لم تفرض أسعاراً محددة للبضائع ولم تفرض دفع أي ضرائب (باستثناء الزكاة).

لكن هذا الانتعاش الاقتصادي لم يدم طويلاً لأن الغارات الجوية المتزايدة أجبرت كثيراً من المدنيين على الفرار من الرقة إذ فرّ بعضهم إلى لبنان أو تركيا في حين فرّ كثيرٌ غيرهم إلى المدن والقرى المجاورة للاستقرار مع أقربائهم. وبدأت بعض المدن مثل المنصورة، والرشيد، والقحطانية، والجرينة تتولى الأدوار الاقتصادية ذاتها التي سبق أن تولتها مدينة الرقة. فزاد عدد سكان هذه المدن، وانتشرت الأسواق الشعبية (البيازارات) وحققت المتاجر الصغيرة زيادة في المبيعات وتبيّنت متاجر جديدة. وفتحت أبواب جديدة للدخل لبعض الأسر من خلال تأجير الغرف لإيواء النازحين.

فإلى جانب الفرص الاقتصادية الجديدة التي تأنّت من خلال وجود النازحين، استفاد الناس أيضاً من غياب السلطة في المنطقة. فطوال عقود عدة، كان بناء متجرٍ صغير يستلزم الحصول على تصريح من الحكومة المركزية في دمشق ولم يكن الحصول على هذا التصريح أو الترخيص بالأمر الهين ولا الرخيص. وقد استفاد الناس، ومنهم أهالي



لاجئ سوري يصنع فطيرة البييتزا في مخبزه في مخيم الزعتري للاجئين في الأردن. وكان بالأصل من سكان درعا في جنوب سوريا، وقد افتتح متجره 'فطائر السلام' في عام ٢٠١٣ ليعيل نفسه وأسرته التي تعيش معه في المخيم. ومؤخراً، بدأ في تقديم خدمة توصيل البييتزا في المخيم وهي الأولى من نوعها مستخدماً الدراجة الهوائية لكي يصل إلى عمال المساعدات واللاجئين غير القادرين على القدوم إلى متجره.

